

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر مراجعي الحسابات
" دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية الليبي "

**Classification of evaluation indicators of the company's ability to continue from the
auditors' point of view: An Applied Study in the Libyan Stock Market**

أ. مصباح عمار خليفة الخذري²

د. عادل السيد علي أفكيرين¹

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية حسب أهميتها من وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي . والمتمثلة في المؤشرات المالية ، والمؤشرات التشغيلية ، والمؤشرات الأخرى التي نص عليها معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية . وقد استخدم البحث المنهج الوصفي في البحث ، وتم تصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة الذي يتمثل في العاملين بمكاتب المراجعة المسجلة بسجل القيد لدى سوق الأوراق المالية الليبي عن سنة 2012م، والتي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة فيه .وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن هناك التزاماً من قبل مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من حيث الاسترشاد بالمؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى، التي نص عليها معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية، وذلك عند تقييمهم لقدرة الشركة على الاستمرار في النشاط. حيث جاءت أهمية المؤشرات المالية في المقدمة، جاء بعدها المؤشرات التشغيلية وكانت أهمية المؤشرات الأخرى تأتي في المرتبة الثالثة من حيث درجة التصنيف لدى المراجعين.

Abstract

This study aims at identifying the classification of the evaluation's indicators of the Company's Going Concern, according to its importance from the External Auditors perspective of the listed companies in the Libyan stock market, namely financial indicators, operational indicators and other indicators predetermined in the international auditing standard No. 570. The Descriptive Methodology was used in the research. A questionnaire designed and distributed to the employees of audit offices registered in the Libyan stock market for the year 2012, which audits the companies listed therein. The study finds that there is a commitment by the auditors of the listed companies in the Libyan stock market to be guided by the financial indicators, operational indicators and other indicators set in the International Standard No. (570) in evaluating the Company's Going Concern. The importance of financial indicators came primarily, followed by operational indicators and the importance of other indicators came in third place in terms of degree of classification of the auditors.

¹ قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة عمر المختار.

² مدرسة العلوم المالية والإدارية -الأكاديمية الليبية

1 - مقدمة

يعد تعثر الشركات ظاهرة كونية - حيث شهدت دول العالم متقدمة كانت أو نامية، وبصرف النظر عن درجة تقدم بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حالات إفلاس الشركات؛ إلا أنه منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة للمراجعين، وتحميلهم المسؤولية عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بمقرضي الشركات المتعثرة وحملة أسهمها (مطر، 2000)، وأثار التساؤل حول فرض الاستمرارية -الذي يشير في المحاسبة إلى اعتبار أن الشركة مستمرة في أعمالها ونشاطها الطبيعي.

حيث يبدي المراجع رأيه عما إذا كانت الشركة قادرة على الاستمرارية في نشاطها من عدمه، ولقد كان المراجعون حتى وقت قريب يعدون هذا الفرض غير مناسب، وأن تأثيره غير مادي في عمليات المراجعة؛ بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض، أما الآن وفي ظل المشاكل الاقتصادية السائدة أصبح حكم المراجع على قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها من الأمور الرئيسية، وأن حكم المراجع على مدى قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولتها يتوقف على مقدرته على الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكد (المومني و الشويات، 2008).

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين زاد عدد القضايا المرفوعة ضد المراجعين؛ بسبب فشلهم في توفير إرشادات تحذيرية مبكرة عن مخاطر فشل الشركة في الفترة القريبة المنظورة، وعدم تقديمهم الإفصاحات الكافية والملائمة للطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية؛ مما أثر على مصداقيتهم وعلى سمعة المهنة وثقة الرأي العام فيها (Morris, 1997)، نقلاً عن (دحبور، 2009).

لقد تولد الاهتمام نحو التوسع في مسؤوليات المراجع للمساهمة في تقليل فجوة التوقعات، ومن بين تلك المسؤوليات مسؤولية المراجع عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار، وذلك بالتزام المراجعين بتطبيق المعايير الدولية (المطارنة، 2001: 97).

لقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية والذي يهدف إلى توفير إرشادات حول مسؤولية المراجع عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملاءمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية (ISA. 570, 2003)، وحدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد المراجع في اكتشاف حالات الشك باستمرارية العمل، صنفت إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى، ولا يعني وجود واحد أو أكثر من تلك المؤشرات دائماً أن فرض الاستمرارية موضع تساؤل، وحدد المعيار مجموعة من الإجراءات التي يجب على المراجع القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية العملاء، وكذلك الصيغ التي يضمنها في تقريره في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي يتم بها تصنيف المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى التي نص عليها معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية، من حيث ترتيب درجة الأهمية لها، والذي بدوره يتيح لنا التعرف على مدى الالتزام بالاسترشاد بتلك المؤشرات في الواقع العملي من وجهة نظر المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

الدراسات السابقة:

دراسة (Rosman et al. , 1999): وقد هدفت إلى دراسة كافة الحالات المهمة في الشركات الصناعية التي تؤثر على سلوك المراجعين في تقييم استمرارية الشركة، كما هدفت إلى مراجعة الكيفية التي يتكيف معها سلوك المراجعين في اتخاذ القرارات في الحالات المختلفة ، المتعلقة باستمرارية الشركات الصناعية، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المالية سيطرت أكثر من العوامل غير المالية ، كما أن تصنيف المعلومات إلى مالية وغير مالية مهم جداً لفهم الاختلاف في الحصول على المعلومات من قبل المراجعين ، كما أن الأداء الدقيق في تقييم الاستمرارية مرتبط بالحصول على معلومات أكثر عن السيولة ، ومعلومات غير مالية في مرحلة مبكرة.

دراسة (Constantinides, 2002) : وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على قرارات الرأي حول الاستمرارية من قبل المراجعين الممارسين ومديري المصارف و الشركات التي أفلست ، كما هدفت إلى دراسة تأثير العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الرأي حول الاستمرارية، وقد أظهرت الدراسة أن المؤشرات المالية هي التي تؤثر على قرارات المراجعين ، وعلى العكس فإن المؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى ليست مهمة .

دراسة منصور (2003): تمثل الهدف الأساسي للدراسة في محاولة لترشيد الحكم الشخصي للمراجع عند تقييم استمرارية الشركة والتقرير عنها، وذلك من خلال إبراز أهمية المعلومات غير المالية عند تقييم استمرارية الشركات، بالإضافة إلى بيان نوعية هذه المعلومات ومصادر الحصول عليها، وكذلك بيان انعكاسات المرحلة العمرية التي تمر بها الشركة من دورة حياتها على درجة التركيز والعناية التي يوليها المراجع للمعلومات المالية، أو غير المالية موضع التقييم، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

أولاً-تعتبر المعلومات المالية كافية بدرجة متوسطة لتقييم قدرة الشركات على الاستمرار في مزولة أعمالها، ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل منفرد.

ثانياً -تمثلت أهم الأسباب وراء تركيز المراجعين على المعلومات المالية عند تقييم الاستمرارية في المعرفة الأكبر للمراجعين بالمعلومات المالية عن المعلومات غير المالية، وكذلك في طبيعة التدريب الذي تلقاه المراجع، وأيضاً إن غالبية القضايا المرفوعة ضد المراجعين تكون بسبب التضليل في القوائم المالية.

ثالثاً -أكدت الدراسة أن الاعتماد على المعلومات المالية فقط وعدم أخذ المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للشركة في الاعتبار، قد يؤدي إلى وقوع المراجعين في أخطاء تتعلق بتقييم قدرة الشركة على الاستمرار .

دراسة نمره (2004): ركزت الدراسة على مدى مسؤولية المراجع عن تقييم فرض الاستمرارية التي تعد على أساسها القوائم المالية والأدوات الواجب استخدامها في هذا الشأن ، وخلصت إلى أن معايير المراجعة لم تولي اهتماماً بتقديم أدوات ونماذج محددة يستعين بها المراجع للتأكد من سلامة فرض الاستمرارية في كل عملية مراجعة، وإنما اهتمت فقط بتقديم إرشادات عن الظروف والأحداث التي تثير الشك في الاستمرارية ، كما أنها لا توفر المناخ الملائم لكي يشعر المراجعون بالمسؤولية عن عدم الإشارة إلى الاستمرارية في تقاريرهم عن القوائم المالية؛ ويعزى ذلك إلى أنه قد يكون الخوف من فقدان العميل أو بسبب الخوف من التحقق التلقائي للنبؤة، أو بسبب خلو معايير المراجعة من الأدوات المناسبة التي تساعد المراجعين في تقييم فرض الاستمرارية.

دراسة محمد (2005): هدفت الدراسة إلى بيان موقف ومسؤولية المراجع الخارجي اللببي تجاه فرض الاستمرارية، من حيث قيامه بتقييم فرض الاستمرارية ومدى تنفيذه لإجراءات تحليلية كفيلة بحصوله على مؤشرات توضح مدى سريان فرض الاستمرارية مع بيان لاهتمامه بإصدار نوعية تقرير مراجعة مناسب لما تعكسه القوائم المالية حيال فرض الاستمرارية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

أولاً - لا يقوم المراجع الخارجي في ليبيا بتقييم فرض الاستمرارية.
ثانياً - لا ينفذ المراجع الخارجي إجراءات تحليلية تساعده على تنفيذ مهامه تجاه فرض الاستمرارية.
ثالثاً - لا يهتم المراجع الخارجي بإصدار تقرير مراجعة يظهر وضع فرض الاستمرارية.

دراسة النائلي (2011): استهدفت الدراسة معرفة مدى إدراك المراجعين الخارجيين في ليبيا لأهمية المعلومات غير المالية، وكذلك ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك مراجعي ديوان المحاسبة (جهاز المراجعة المالية سابقاً)، ومراجعي مكاتب المراجعة الخارجية حول مدى إدراكهم لأهمية المعلومات غير المالية، عند تقييمهم لمقدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار في مزاولة نشاطها، وقد تم اعتماد قائمة الاستبيان وقام بتوزيعها على عينة الدراسة وتوصل الباحث لأهم النتائج التالية:

أولاً - إن هناك إدراكاً كافياً من قبل المراجعين المشاركين في الدراسة لأهمية المعلومات غير المالية عند تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل.

ثانياً - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك مراجعي ديوان المحاسبة (جهاز المراجعة المالية سابقاً)، ومراجعي مكاتب المراجعة الخارجية حول مدى إدراكهم لأهمية المعلومات غير المالية عند تقييمهم لمقدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار في مزاولة نشاطها.

ومما سبق فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع في كونها ركزت بشكل مباشر على الكيفية التي يتم من خلالها تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية الواردة في معيار المراجعة الدولي رقم 570 حسب درجة الأهمية، ومدى الالتزام بالاسترشاد بتلك المؤشرات وذلك من وجهة نظر مراجعي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وهو ما لم تركز عليه تلك الدراسات.

مشكلة الدراسة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة أثرت على البيئة التنافسية في سوق المراجعة ، حيث إن أهمية مهنة المراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء وكافة المستفيدين من خدمات المراجعة ؛ لذلك يجب على المراجعين الالتزام بالجودة وحسن الأداء المهني المطلوبة منهم أثناء تنفيذهم للمهام الموكلة إليهم ، وتسعى المراجعة إلى تقديم خدماتها إلى الغير متمثلة في إبداء رأي مهني مستقل عن مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركات بهدف إضفاء المزيد من الثقة على تلك القوائم ، حيث يعتمد عليها العديد من الأطراف في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المستقبلية ؛ لذلك فإن الأمر يتطلب أن يتوافر لدى المراجع المهارات والمعارف اللازمة التي تمكنه من القيام بدوره بكفاءة ، والعمل على تطوير قدراته باستمرار ؛ حتى يمكنه مواكبة التغيرات المستمرة و المتسارعة في البيئة التي يعمل بها .

لقد حدد معيار المراجعة الدولي رقم 570 الخاص بالاستمرارية الذي أصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مجموعة من المؤشرات والإجراءات التي يمكن للمراجع أن يأخذها بعين الاعتبار للحكم على قدرة الشركة على الاستمرارية، واعتبار أن فرض الاستمرارية هو الأساس الذي يبنى عليه إعداد القوائم المالية؛ ولذلك يجب على المراجع جمع الأدلة الكافية والملائمة حتى لا يكون هناك شك في استمرارية الشركة.

وقد أكد المعيار المذكور أن مؤشرات المخاطر التي يثار التساؤل فيها حول إمكانية تواصل الشركة كمؤسسة مستمرة، قد يأتي من البيانات المالية، أو من مصادر أخرى وأدرج أمثلة غير شاملة حول المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى التي يمكن للمراجع الاسترشاد بها عند تقييمه لقدرة الشركة على الاستمرارية، ولم يضع المعيار تصنيفاً رتبياً محدداً أو نموذجاً يوضح درجة الأهمية المرتبطة لكل مؤشر من تلك

المؤشرات، لذلك فقد يتفاوت التصنيف المرتبي لتلك المؤشرات وقد تختلف وجهات النظر في ذلك من بيئة إلى أخرى، ومن مراجع إلى آخر في ظل عدم وجود تصنيف محدد لتلك المؤشرات .

ومع إنشاء سوق المال الليبي الذي أدرجت فيه العديد من الشركات للتعامل في الأوراق المالية؛ بهدف تهيئة مناخ استثماري يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني يتم فيه توظيف المدخرات من خلال السماح بعمليات البيع والشراء للأسهم، والقيام بالعمليات الاستثمارية بهدف المساهمة في تنمية عجلة الاقتصاد المحلي، بات لازماً على المراجع في ليبيا أن يقوم بتطوير معلوماته ومهاراته لكي يحافظ على كفاءته المهنية ؛ حتى يمكنه التعامل مع كافة المؤشرات التي من شأنها أن تؤثر على استمرارية عمل الشركة، والتنبه عنها في الوقت المناسب سواء كانت تلك المؤشرات - مؤشرات مالية، أو مؤشرات تشغيلية، أو مؤشرات أخرى، كما يتحتم عليه مراعاة أهمية الأخذ في الاعتبار كافة الحقوق، وكذلك كافة الظروف المحيطة بالشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها عند إصدار تقريره حول مدى قدرتها على الاستمرارية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

هل تلقى المؤشرات المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية المتمثلة في المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى أهمية من حيث التصنيف؟ وهل يتم الاسترشاد بها من قبل مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي؟ وهل يتفاوت تصنيف تلك المؤشرات من حيث درجة الأهمية في ترتيبها؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من طبيعة فرض الاستمرارية الذي يؤثر على أسس ومبادئ محاسبية كثيرة مثل : مبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ الحيطة والحذر، وأساس الاستحقاق، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتيح لنا التعرف على وجهة نظر المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة، التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك في كيفية تصنيفهم لدرجة الأهمية في ترتيب مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية المتمثلة في المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى التي نص عليها معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية، ومدى التزامهم بالاسترشاد بها في الواقع العملي .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على وجهة نظر المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، في كيفية تصنيفهم لدرجة الأهمية في ترتيب مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط.

- دراسة مدى الاسترشاد بالمؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى في الواقع العملي عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، من قبل المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة فقد اعتمد البحث في الإجابة على تساؤل هذه الدراسة وتحقيق أهدافها على الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** يلتزم مراجعو الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بالاسترشاد بالمؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى؛ وذلك لأهميتها عند تقييم قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرارية.

الفرضية الثانية: يتفاوت تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية المتمثلة في المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى من حيث درجة ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظر مراجعي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

منهج الدراسة:

لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي بهدف الحصول على دراسة معمقة باعتباره منهج مناسب لدراسة الظاهرة محل البحث؛ وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة وكذلك تجميع وتحليل واختبار البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية للوصول إلى حقائق علمية حول فروض الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة المقيدة بسجل القيد لدى سوق الأوراق المالية الليبي، والتي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في السوق.

وسيلة جمع البيانات:

تم استخدام الاستبانة لتجميع البيانات، ومن ثم تحليلها عن طريق الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فروض الدراسة للوصول للنتائج، وتقديم التوصيات اللازمة لخدمة الدراسة.

نطاق وحدود الدراسة:

يقتصر نطاق مجتمع وعينة الدراسة على مكاتب المراجعة الخارجية التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة والمقيدة بسجل القيد لدى سوق الأوراق المالية الليبي، عن سنة 2012م.

الإطار النظري للدراسة:

يعتبر فرض استمرارية الشركات من الفروض الرئيسية التي تؤثر في إعداد القوائم المالية، ويتفق ذلك مع التوقع الطبيعي لأصحاب الشركة والإدارة، وأن احتمال التصفية يعد حالة استثنائية، وكثيراً من المبادئ العلمية المطبقة في المحاسبة تجد مبررها في فرض الاستمرارية خاصة المبادئ التي تحكم تقييم الأصول الثابتة التي تقتنى من أجل تحقيق خدمات طويلة الأجل في المستقبل، فتقدير العمر الإنتاجي للأصل، والقيمة المتبقية بعد احتساب قيمة أقساط الاستهلاك، يتم تقييمها على أساس فرض استمرارية الأصل في خدمة الشركة، وأن الميزانية التي يتم إعدادها من قبل المحاسب ليست ميزانية تصفية إنما هي ميزانية لشركة مستمرة في أعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أن كل من معايير المحاسبة الدولية وكذلك معايير المراجعة الدولية لم تغفل فرض الاستمرارية؛ وذلك نظراً لأهميته، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ضرورة قيام الإدارة عند إعداد التقارير المالية بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار.

ويقصد بالاستمرار-استمرار الشركة وليس الملكية؛ لأن كثيراً من الشركات تقوم ببيع الأسهم العامة التي تملكها، وفي حال تصفية الشركة التي تعاني من عدم القدرة على الاستمرارية فإن العاملين بالشركة يفقدون أعمالهم، أما الزبائن فيبحثون عن مصادر أخرى للتزود، أما في حالة البيع فإن الشركة تستمر في الوجود بالرغم من وجود مالكين جدد لها، ويمكن أن تصبح فرعاً من شركة أخرى كبيرة ويحتفظ العاملون فيها بأعمالهم وتستمر في خدمة زبائنها (الذنيبات، 1991: 42).

مفهوم الاستمرارية في أدبيات المراجعة:

يشير معيار المراجعة الدولي رقم 570 الخاص بالاستمرارية إلى أن افتراض الشركة المستمرة هو مبدأ رئيسي في إعداد البيانات المالية وبموجب فرض الاستمرارية ينظر عادة إلى أن الشركة مستمرة في عملها في المستقبل المنظور دون أن يكون لها هدف أو حاجة للتصفية، أو التوقف عن المتاجرة، أو محاولة الحصول على الحماية من الدائنين بموجب القوانين والأنظمة، وتبعاً لذلك يتم تسجيل الأصول والالتزامات على أساس أن الشركة ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها أثناء سير العمل المعتاد (جمعة، 2010: 861-862).

إن الاستمرارية في المراجعة تعني " أن يبدي المراجع رأيه عما إذا كانت الشركة قادرة على الاستمرار في مزاوله نشاطها من عدمه "، وقد أصبح حكم المراجع على قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها من الأمور الرئيسية، وأن حكم المراجع لقدرة الشركة على الاستمرار يتوقف أولاً على مقدرته على الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكد (الشويبات، 2004: 1).

وتعرف الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة رقم 59 في الفقرة 341 بأن المراجع مسؤول عن تقييم ما إذا كان هناك شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار لمدة زمنية معقولة، وهذه المدة الزمنية المعقولة اعتبرت بأنها لا تزيد عن سنة مالية واحدة بعد تاريخ المصادقة على البيانات المالية ومراجعتها (حمدان، 2005: 24).

أهمية فرض الاستمرارية في المراجعة:

نظراً لأهمية فرض الاستمرارية خصص الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) المعيار الدولي للمراجعة رقم (570) لمعالجة موضوع استمرارية الشركة؛ وذلك بقصد توفير مجموعة من الإرشادات التي يسترشد بها المراجع عند فحصه لمدى صحة هذه الفرضية خلال عملية مراجعة البيانات المالية للشركة، كما حدد إطاراً عاماً لتحديد مسؤوليته عن التحقق من صحة هذا الفرض، مع مجموعة من المؤشرات التي سيعتمد عليها في هذا المجال وذلك إذا ما حدث لديه شك حول قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور (مطر وعبيدات، 2007: 441).

إن قدرة الشركة على الاستمرار أصبح يمثل أهمية بالغة لكافة الأطراف المرتبطة معها بعلاقة مباشرة، خاصة وأن هدف الربح لم يعد هو المقياس الأمثل للحكم على كفاءة أداء الشركة، بل تحول الاهتمام إلى التدفقات النقدية المستمرة التي على أساسها يتم تقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها (عبد الرحمن، 1995: 126-127).

ويعتبر فرض الاستمرارية من الفروض الهامة في المراجعة؛ نظراً لأنه يكون مع الفروض الأخرى الأساس المناسب لنظرية مراجعة متكاملة، كما أنه يوفر مرشداً للمراجع عند تنفيذ جميع أعمال الفحص والمراجعة، وبذلك يوفر له حماية ضد تغيرات العمل، والتغيرات الاقتصادية الأخرى، خلال فترة تنفيذ عمليات الفحص والاختبار (رضوان، 1989: 80).

وهناك علاقة مباشرة بين المراجعة وفرض الاستمرار وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وظروف عدم التأكد التي تعمل في ظلها الشركات، حيث أصبح الحكم على مدى استمرارية الشركة في مزاوله نشاطها من

الأمر الهامة التي يوليها المراجع اهتماماً وعناية خاصة (علي، 1994)، ومما يدل على أهمية فرض الاستمرار وعلاقته بعملية المراجعة وجود ظواهر اقتصادية مثل ظاهرة الإفلاس التجاري وما يترتب عليها من آثار سلبية سواء على حاملي الأسهم أو السندات ، أو الموردين والدائنين ، وأي عملاء تربطهم عقود طويلة الأجل مع الشركات التي تتعرض لظاهرة الإفلاس كما أن لظاهرة الإفلاس تأثيراً على الاقتصاد القومي والمجتمع بصفة عامة.

إجراءات تقييم المراجع لقدرة الشركة على الاستمرارية:

لا شك أن المراجع يقوم بمجموعة من الإجراءات التي تطلبها عملية مراجعة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، وذلك حتى يتمكن من إعداد تقريره على الوجه المطلوب.

وينبغي على المراجع عند التخطيط والقيام بإجراءات المراجعة وتقييم النتائج أن يراعي مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرض استمرارية الشركة عند إعداد القوائم المالية (حماد، 2007: 918). ويجب على المراجع أن يدرس خطط الإدارة للتخفيف من حدة المشاكل التي تواجه الشركة، ومدى إمكانية تطبيق تلك الخطط في فترة زمنية معقولة قبل أن يقرر ما إذا كان فرض الاستمرارية لا يزال محل شك أساسي، مستخدماً تقديره الشخصي المهني (نمرة، 2004: 79) نقلاً عن (ASB, AICPA, SAS, 59, pp.5-6). كما أنه يجب على المراجع الحصول على أدلة الإثبات الكافية عن خطط الإدارة وقدرتها على تحسين الظروف المسببة لمشاكل الاستمرارية (علي، 1994: 207).

إن شكوك المراجع فيما يتعلق بقدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار وقيامه بجمع أدلة الإثبات الإضافية ودراسته لخطط الإدارة، إنما يجب أن يبدأ منذ اللحظات الأولى لظهور أي مؤشر من مؤشرات العسر المالي، والتي تتبلور في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وذلك دون الانتظار لدخول الشركة في مرحلة من مراحل الفشل وما قد يلي ذلك من رفع يد الشركة عن إدارة أموالها تمهيداً لإشهار إفلاسها وتصفيتها؛ وذلك لأن دور المراجع لا يقتصر على مجرد تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية والتقرير عن ذلك، بل يمتد دوره ليدق ناقوس الخطر محذراً ومرشداً للإدارة لاتخاذ الإجراءات الوقائية أو العلاجية الكفيلة لإخراج الشركة من دائرة العسر المالي وذلك قبل الانزلاق في هاوية الفشل ثم الإفلاس والتصفية (منصور، 200).

ويقوم المراجع أثناء المراجعة بتنفيذ إجراءات يتم تصميمها للحصول على قرائن مناسبة تدعم رأيه حول المعلومات المالية، وعندما تثار الشكوك حول الاستمرارية تكتسب بعض هذه الإجراءات أهمية إضافية أو قد يكون من الضروري اتباع إجراءات إضافية أو تحديث معلومات تم الحصول عليها سابقاً ومنها (محمود، 1999: 23).

- تحليل ومناقشة التدفق النقدي والربحية والتوقعات المستقبلية المعنية مع الإدارة في أقرب وأنسب وقت قبل تقرير المراجع.

- مراجعة الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية العمومية؛ بحثاً عن الأمور التي تؤثر على استمرارية الشركة.
- تحليل ومناقشة آخر معلومات مالية دورية متوفرة.
- مراجعة شروط السندات واتفاقيات القروض والوقوف على أي إخلال في بنودها.
- قراءة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة واللجان الهامة الأخرى للتعرف على صعوبات التمويل.
- طلب معلومات عن أية أمور قانونية هامة من المستشار القانوني للشركة.
- التأكد من وجود ترتيبات قانونية ملزمة مع أطراف ذات صلة أو أطرافاً أخرى للمحافظة على الدعم المالي، وتقييم المقدرة المالية لهذه الأطراف في توفير أموال إضافية.
- تقييم وضع الشركة في ضوء الطلبات القائمة للعملاء.

- الحصول على إقرارات من الإدارة ضمن كتب التمثيل بخصوص الخطط المستقبلية التي قد يترتب عليها تحسن الأوضاع.

ويهتم المراجعون بالتنبؤ بالفشل أو التعثر في مرحلة التخطيط من عملية المراجعة؛ وذلك لمعرفة مستوى الأهمية النسبية لكل بند، ومقدار الجهد والعناية التي يجب بذلها أثناء القيام بعملية المراجعة (قاقيش وعطوة، 2011: 148).

وأوضح (شطا، 1994: 9-11) الطريقة التي يتبعها المراجع في تقييمه لقدرة الشركة على الاستمرار والتي تتلخص خطواتها الأساسية في التالي:

أولاً: يدرس المراجع نتائج إجراءات مراجعته العادية بالإضافة إلى ظروف الشركة وظروف البيئة الخارجية المحيطة بها؛ ليتبين منها ما إذا كانت هناك مؤشرات تثير لديه شكوكاً جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار. ثانياً: إذا حدث ووجد المراجع مؤشرات تثير لديه شكاً جوهرياً في قدرة الشركة على الاستمرار لفترة معقولة من الزمن فعليه أن يقوم بالآتي:

- يحصل على معلومات من خطط إدارة الشركة للتخفيف من المشكلة.
- يحدد العوامل ذات الأهمية الخاصة في تخفيف مشكلة استمرارية الشركة ويخطط وينفذ إجراءات مراجعة للحصول على أدلة إثبات من تلك العوامل.
- يقيم المراجع قدرة الشركة على الاستمرار بعد أن يضع في اعتباره آثار خطط الإدارة للتخفيف من المشكلة وينتهي من تقييمه إلى أحد احتمالين:
الأول: أن شكه الجوهري في قدرة الشركة على الاستمرار بعد أخذه لآثار خطط الإدارة التخفيفية في الاعتبار قد زال.

الثاني: أن شكه الجوهري في قدرة الشركة على الاستمرار مازال قائماً وفي هذه الحالة عليه أن يراعي أثر ذلك على القوائم المالية للشركة، وعلى تقرير المراجعة.

وبإمكان المراجع استخدام نوعين من الأدوات في استكشاف مؤشرات أو دلائل الفشل المالي للشركات وهذان النوعان هما (محمود، 1999: 23):

أولاً: أدوات موضوعية تقوم على نماذج رياضية قام بتطويرها مجموعة من الباحثين للتنبؤ بحوادث الإفلاس. ثانياً: أدوات ذاتية يكونها المراجع بنفسه وذلك بناءً على تقديراته وأحكامه الشخصية التي يتوصل إليها من خلال مؤشرات تكشفها له الظروف المحيطة بالشركة مثل:

- مؤشرات لمشاكل تمويلية تعاني منها الشركة تظهر معالمها على سبيل المثال في ضعف واضح في السيولة، أو نقص في الملاءة، أو توقف عن سداد دين مهم أو نقص في مصادر التمويل.

- مؤشرات لمشاكل تشغيلية تعاني منها الشركة تنعكس على أدائها التشغيلي في صورة خسائر تشغيلية متوالية على مدار عدة سنوات، أو شكوك تحيط بتحقيق إيرادات مستقبلية، أو ظهور نزاعات قانونية بينها وبين موردي الخامات الأساسية التي تستخدمها.

- مؤشرات لمشاكل إدارية تنعكس معالمها في عدم كفاءة السياسات الإدارية أو في نقص واضح في الرضاء الوظيفي، أو في تغييرات مستمرة في عضوية مجلس الإدارة.

- مؤشرات لمشاكل محاسبية تبرز معالمها في ميل مفرط من قبل إدارة الشركة إلى تغيير سياساتها المحاسبية المتبعة، مثلاً في مجال المخزون السلعي، أو مجال إهلاك الأصول الثابتة، أو في سياسات تكوين المخصصات والاحتياطيات، أو ميل واضح من قبلها لتغيير المراجعين.

ويجب على المراجعين دراسة مدى التزام العميل بالتشريعات التي لها أثر مباشر على القوائم المالية ، وأن يقوم المراجع كذلك ببعض الإجراءات المتمثلة في الحصول على وصف وتقييم للقضايا المرفوعة ، وأن يقوم بفحص مستندات العميل المتعلقة بها ، والمطالبات والتقديرات الضريبية والمراسلات بين العميل وبين مستشاريه القانونيين ، والتي يكون موضوعها النصح بعدم القيام بعمل معين إلا أن العميل تجاهله ، وكذلك أن يحصل من الإدارة على ضمانات تفيد قيامها بالإفصاح عن جميع المطالبات التي لم يبت بعد في شأنها ، والتي يجب الإفصاح عنها وكذلك أن يحصل على استجابة من محامي الشركة عن أداء مهام وظيفته والمتعلقة بالاستعلام ومتابعة الدعاوى القضائية (عطا الله، 2000) .

وعلى المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة دراسة وفهم نشاط العميل، وعند تنفيذ إجراءات المراجعة وتقييم النتائج، ومن خلال عملية تقييم المخاطر أن يقوم بتقييم مدى مناسبة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية عند إعدادها للبيانات المالية وفيما إذا كانت هناك حالات عدم تأكد مادية تؤثر على استمرارية الشركة وتحتاج إلى إفصاح في البيانات المالية، وعليه أن يأخذ بعين الاعتبار عملية التقييم التي قامت بها الإدارة والفرضيات التي اعتمدت عليها (الذنيبات، 2010: 93) .

وتجدر الإشارة إلى أن النشرات والمعايير الدولية الصادرة لم تلزم المراجع في كل عملية مراجعة بتأدية إجراءات مراجعة تصمم خصيصاً للتأكد من سلامة فرض الاستمرارية، والذي تعد على أساسه القوائم المالية، ولكن تلك المعايير تتطلب من المراجع تأدية إجراءات إضافية فقط في حالة وجود شك أساسي قد يثار عن الاستمرارية من خلال إجراءات المراجعة الروتينية العادية؛ ولذلك فإن المعايير قد اهتمت جميعها فقط بتحديد بعض المؤشرات والظروف والأحداث التي قد تثير شكاً أساسياً لدى المراجع بشأن الاستمرارية من خلال مراجعته العادية، ولم تهتم بتقديم أدوات محددة أو نماذج معينة يمكن أن يستخدمها في برامج مراجعته للتأكد من مدى سلامة فرض الاستمرارية ، في كل عملية مراجعة يقوم بها (نمرة، 2004) .

إن المراجع لا يبحث عن أدلة موضوعية بخصوص استمرار الوجود للشركة؛ نظراً لأنه في غياب المعلومات العكسية (الطارئة)، فاستمرار الشركة يفترض دائماً في المحاسبة، وبناءً على ذلك فإن المراجع لا بد أن يأخذ في اعتباره مثل هذه المعلومات الطارئة، وأي عوامل تؤيد دعم هذه المعلومات، ومن المعلومات الطارئة ما هو واسع الانتشار في الأهمية، وبعض آخر له أهمية فقط عند مقارنته بمعلومات أخرى (المنوفي، محمود، 1994 : 1856).

وفي حالة وجود شك جوهري بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار في مزولة النشاط خلال الفترة القادمة، فيجب على المراجع دراسة التأثيرات المحتملة على القوائم المالية، ومدى كفاية الإفصاح المرتبط بها والتي منها معرفة الظروف والأحداث التي تسببت في هذا الشك والتأثيرات المحتملة لتلك الظروف والأحداث وتقييم الإدارة لتلك الظروف والأحداث والعوامل المختلفة لها، واحتمال عدم إمكانية الشركة على الاستمرار في نشاطها وخطط الإدارة (جربوع وأبو معمر، 2003) .

ويرى (نمرة، 2004 : 2) ضرورة قيام المراجع في كل عملية مراجعة بتصميم إجراءات أو اختبارات مراجعة تتضمنها برامج مراجعته عن مدى سلامة فرض الاستمرارية.

وعندما يثار شك يتعلق بملاءمة فرض الاستمرارية، على المراجع أن يجمع أدلة إثبات كافية وملائمة لمحاولة إزالة الشك المتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار في العمل في المستقبل المنظور، وبالشكل المقنع للمراجع.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات المراجعة ذات الحجم الكبير تركز على القيام بالإجراءات اللازمة للكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى التعثر والفشل المالي أكثر من الشركات الأصغر حجماً، حيث تميل تلك الشركات إلى

تكثيف إجراءات المراجعة التحليلية، وتقوم بتدعيم تحليلها بنماذج للتوقع بالفشل المالي كما تميل إلى تطبيق إجراءات ضبط الجودة؛ وذلك خوفاً على سمعتها نتيجة لتعثر أو فشل إحدى الشركات التي تراجعها في المستقبل، علاوة على أن تلك الشركات تحوي مراجعين من حملة شهادات متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة، مما يوفر لديها القدرة للقيام بتلك الإجراءات بشكل أفضل (حمدان، 2005 : 148).

ويجب على المراجع توخي الحذر عند استخدامه للنسب والمؤشرات المالية في الحكم على استمرارية الشركة؛ وذلك لأن مدلول النسب والمؤشرات المالية قد يكون مضللاً للغاية، وبالتالي فعلى المراجع عمل دراسة تفصيلية لبند ومكونات هذه النسب ومراجعتها، كما يجب على المراجع التحقق من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية (علي، 1994: 253).

ويرى Mills and Yamamura نقلاً عن (مطر وعبيدات، 2007) ضرورة أن يقوم المراجع بأخذ عينات من نسب التدفقات النقدية، حتى يستطيع أن يكون تصوراً كاملاً عن قدرة الشركة على الاستمرار ذلك أن اهتمامه بمعلومات قائمتي المركز المالي والدخل مع تهميش معلومات قائمة التدفقات النقدية، لا يعطي تقريره المصدقية المطلوبة.

المؤشرات التي يسترشد بها المراجع في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية:

مع التطور الكبير في المراجعة كعلم وكمهنة في العديد من دول العالم، حيث أصدرت الهيئات والمنظمات المهتمة بالمهنة في تلك الدول العديد من النشرات والتوصيات والإرشادات المتعلقة بقواعد وأساليب المراجعة؛ حتى يمكن القول بأن المراجعة أصبحت علماً له أصول وقواعد علمية، وأصبح الهدف الأساسي للمراجعة هو التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركات؛ بهدف إضفاء مزيد من الثقة على هذه القوائم التي تعتمد عليها العديد من الأطراف في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لذلك فإن الأمر يتطلب أن يتوافر للمراجع المهارات والمعارف اللازمة التي تمكنه من القيام بدوره بكفاءة، وأن يعمل دائماً على تحديث ما لديه من معلومات ومعرفة فنية عن قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة، والإحاطة بجميع التطورات المهنية، والتشريعية والتنظيمية، حتى يمكنه مواكبة التغيرات المستمرة في البيئة التي يعمل بها.

وتزايدت أهمية البيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرار بحيث يفرض على المراجع أن يوسع نطاق مهمته في المراجعة وذلك من مجرد مراجعة البيانات التاريخية إلى مراجعة الخطط المستقبلية للشركة، وذلك بما فيها الموازنات التخطيطية والتدفقات النقدية، وأن يأخذ المراجع بعين الاعتبار جميع الأحداث اللاحقة المتوقع حدوثها في الشركة خلال المستقبل المنظور، لأنه سيأخذ في الاعتبار آثار الأحداث المستقبلية على الوضع المالي للشركة، ومن ثم تأثير هذه الأحداث على فرص احتمالات نموها واستمرارها (المطارنة 2001: 99).

إن الشركة عندما تزاول نشاطها وتتفاعل مع البيئة المحيطة بها، تتأثر بعدة متغيرات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها من المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على استمراريته في مزاولته نشاطها، إذ إن عدم قدرتها على الاستمرار يعني فشلها في تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها، الأمر الذي ينتج عنه عزوف المستثمرين عن استثمار أموالهم فيها (منصور، 2003: 6-7).

إن المؤشرات التي توضح إمكانية عدم قدرة الشركات على الاستمرار في مزاولته النشاط لا تظهر فجأة وإنما يتم ذلك على مراحل، فقد تتعرض الشركات للعديد من الاضطرابات أو الأزمات أو المعوقات خلال ممارستها

لنشاطها مما يحتم عليها دراسة تلك الاضطرابات والمعوقات لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تبين وضعيتها وتساعد على التنبؤ بالوضع المستقبلي لاستمرارها في مواصلة نشاطها من عدمه (محمد، 2005:47).

وقد تكون تلك المؤشرات مالية متمثلة في بعض النسب المالية المتعارف عليها التي يتم استخدامها من قبل المراجع لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار، أو مؤشرات تشغيلية تصنف ضمن المعلومات غير المالية والتي يجب إعطاؤها الاهتمام الكافي حيث تعد مصدر ذو قيمة هائلة للمراجع، باعتبارها تقوي من قدرته على التكوين الملائم والمناسب لتوقعات دقيقة عن القوائم المالية، والتي تعتبر ضرورية ولازمة عند تحديد التقلبات غير العادية التي يعتمد عليها المراجع عند تحديد نطاق عملية المراجعة، وتؤخذ في الاعتبار عند تقييمه للقدرة الاستمرارية للشركة محل المراجعة مثل التعرف على خطط الإدارة ودراساتها وفحصها والتحقق من سلامتها وجدديتها وإمكانية تنفيذها، وقد تظهر أيضاً مؤشرات أخرى تصنف ضمن المعلومات غير المالية مثل التغيرات التي قد تحصل في التشريعات أو السياسات الحكومية كتغيرات قوانين الضرائب (منصور، 2003: 133-138).

إن معايير المراجعة وفرت بعض العوامل والمؤشرات سواء المالية أو غير المالية التي يمكن للمراجع أن يسترشد ويستعين بها في تحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرارية، رغم أنها يغلب عليها طابع العمومية والغموض وذلك لافتقارها إلى الطريقة أو الأسلوب أو النموذج العملي المنظم والعام للتقييم، مما يجعل هذه العملية تعتمد في النهاية على الحكم الشخصي للمراجع، وبالتالي فإنه عند تناول نفس المعلومات أو المؤشرات بواسطة عدة مراجعين فإنهم لا يصلون لنفس النتائج، ولكن يصلون إلى نتائج مختلفة (منصور: 66). إن قدرة المراجع على استخدام أساليب ومؤشرات للتنبؤ بالاستمرار يمثل بعداً إيجابياً لدور المراجع يتمشى مع متطلبات الإفصاح، وكذلك يتمشى مع توصيات المجامع العلمية والهيئات المهنية العالمية (عبد الرحمن، 1995: 146).

وبناءً على ما سبق، ونظراً لما يمثله تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من أهمية بالغة، فقد اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية، وكذلك الدراسات الميدانية في مختلف دول العالم بالتوصل إلى العديد من الإرشادات التي يمكن للمراجع أن يسترشد بها عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والمتمثلة في جملة من المؤشرات المختلفة التي سيتم تناولها فيما يلي.

طبيعية وأهمية مؤشرات تقييم القدرة على الاستمرارية:

من المؤكد أن توقف الشركات عن مزاولتها لنشاطها لا يحدث بصورة مفاجئة وإنما يحدث نتيجة لتراكم الأزمات والصعوبات التي مرت بها الشركة من خلال مزاولتها لنشاطها وتعاملها مع البيئة المحيطة، والتي قد تؤدي بالشركة إلى التوقف نهائياً عن النشاط، وذلك في حال لم يتم معالجتها بصورة مناسبة، لذلك فإن المؤشرات التي تشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط تظهر على مراحل قد تطول أو تقصر، وأن المعرفة أو الإفصاح عن هذه المؤشرات في بداياتها تتيح للأطراف المتعددة المهتمة والمرتبطة بالشركة من اتخاذ القرارات الملائمة في وقت مناسب حيث أن فشل الشركة بشكل مفاجئ يؤدي إلى أضرار مادية ومعنوية تصيب الأطراف المرتبطة بالشركة والمجتمع ككل.

وهناك علاقة ارتباط عكسية بين المؤشرات المالية للشركات وبين نمو أسهمها، وأحد هذه الأسباب قد يكون أن البيانات السنوية قد لا تعكس العلاقة المعنوية بين المؤشرات المالية وأسعار الأسهم بشكل كفاء، وسبب آخر قد يكون الإفصاح عن الأرباح أو الإفصاح المختلف الذي تنتشره الشركات بشكل آني خلال العام قد يكون مؤثراً في أسعار أسهمها (البراد، 2008: 5). ويتفق المراجعون والمحللون الماليون على أهمية الجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية، وذلك عند التنبؤ بفشل الشركات (مطر، 2001: 7).

وعندما تتضمن المعلومات غير المالية إلى معلومات القوائم المالية يؤدي ذلك إلى تذبذبات وتوقعات أكثر دقة عن أرصدة الحسابات والنسب، أكثر من الاعتماد على معلومات القوائم المالية بمفردها (مجاهد، 2001: 229).

إن المعلومات المالية يمكن أن تظهر للإدارة الآثار المالية لإحداث تمت في الماضي، أما المعلومات غير المالية (التشغيلية) فهي توفر معلومات عن درجة رضا المستهلك، أنشطة التطور التكنولوجي وأثارها على تطوير إنتاجية الشركة مما يسهم في التنبؤ بالتطور المالي في المستقبل (خضير، 2001: 1).

كما أن المعلومات المالية يعتمد عليها بطريقة أكثر كثافة من المعلومات غير المالية، (التشغيلية، الأخرى)، وفي محيط المخاطر المتأصلة ربما تعطي المعلومات غير المالية (التشغيلية، الأخرى) وزناً أكبر وتكون مهمة في تقدير المخاطر المتأصلة (مجاهد، 2001: 232) نقلاً عن Kida, T., and Smith.

إن عدم الاستمرارية قد يقع بدون أي مؤشرات مالية سلبية تسبقه فقد تكون كل مؤشرات الربحية والسيولة، وغيرها من المؤشرات المالية جيدة إلا أن كبار المساهمين لديهم الرغبة في انقضاء الشركة (الدالي، 2008: 19). ولا بد للمراجع حتى يستطيع تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية الأخذ بعين الاعتبار الدلائل والمؤشرات التي تشير إلى مدى قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها دون تعثر أو فشل، وقد صنفت هذه المؤشرات بطرق مختلفة فمنهم من قسمها إلى مؤشرات من داخل القوائم المالية وأخرى من خارجها، ومنهم من قسمها إلى مؤشرات مالية وتشغيلية ومؤشرات أخرى، ومنهم من قسمها إلى مؤشرات وأدوات موضوعية وأخرى ذاتية يكونها المراجع بنفسه ومنهم من قسمها إلى مؤشرات تتعلق بالسيولة وأخرى لا تتعلق بالسيولة (الذنيبات، 1991: 45-50). ويرى (حمدان، 2005) بوجود ارتباط وتأثير ذي أهمية نسبية عالية للمؤشرات المالية وغير المالية في إعطاء إنذار مبكر للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وإنه لا بد من الجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية بنوعها وعدم الاكتفاء بنوع واحد منها.

أولاً: المؤشرات المالية

وهي عبارة عن مقاييس أداء كمية (معلومات ذات دلالة كمية) كالنسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركات في المجالات التقليدية مثل مجال الربحية والسيولة وكفاءة النشاط وهيكلية التمويل، وفي المجالات المعاصرة مثل مجالات التنبؤ بالفشل المالي (حمدان، 2005: 7). كما أن المؤشرات المالية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس اللازمة لتقييم أداء الشركة من المنظور المالي (الدحيات، 2008: 7).

إن النسب المالية تعمل على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية؛ بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى ومعنى للبيانات الواردة بهذه القوائم. (المومني، 2011: 6) وتعد المؤشرات المالية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المراجع في بناء نموذج القرار المتعلق بالحكم على الاستمرارية.

ويشير Asare نقلاً عن (زغلول، 1999: 172) إلى أن هذه المؤشرات تكون ذات أهمية خاصة في تبرير إصدار رأي المراجع فيما يتعلق بالاستمرارية. وأشار الشيباني نقلاً عن (المومني، 2011: 20) إلى أن هناك الكثير من النسب والمؤشرات المالية المتعارف عليها في الفكر المحاسبي لها قدرة على بيان طبيعة الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة، مثل نسب الربحية، ونسب الكفاية، ونسب السيولة، ونسب المديونية.

وتوصل (Bell & tabor, 1991; Mutchler,1984) إلى أن السيولة والربحية والمخزون السلعي والذمم المدينة يمكن تعريفها بأنها عوامل مهمة لتكوين رأي حول استمرارية الشركة، وتثير شكوكاً حول استمراريته (الشويات، 2004: 24)

وعادة ما يعبر عن النسب والمؤشرات المالية بنسبة مئوية أو بعدد مرات حتى تكون ذات دلالة ومعنى، وأيضاً فإن النسب المالية تعبر عن العلاقة بين بنديين أو أكثر من بنود القوائم المالية (المومني، 2011: 20). ويرى (مصطفى، 2004: 129) أن المراجعين يركزون بدرجة أكبر على المعلومات المالية في تحديد المستوى الكلي لنطاق المراجعة.

إن النسب والمؤشرات المالية ما هي إلا محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين والربط بين المؤشرات والنسب المالية المختلفة التي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لوضع الشركة المالي (المومني، 2011: 20).

وتؤكد نتائج العديد من الدراسات في مجال تقييم فرض الاستمرارية أن المعلومات المالية المتعلقة بمؤشرات السيولة والربحية، ومعدلات دوران المخزون والمدينين، وتوازن الهيكل التمويلي، جميعها مؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية في تقييم مدى استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها (نمرة، 2004: 79).

كما أن المؤشرات المالية عادة ما تكون لها قدرة تنبؤية للحكم على قدرة الشركة على الاستمرار والبقاء وتحقيق المكاسب ما بقيت الشركة (المومني، 2011: 20).

ويدعم Bell & Tabor تأثير المؤشرات المالية على قرار المراجع المتعلق بالحكم على الاستمرارية، حيث وجد أن المتغيرات السوقية لا توفر مقياساً مفيداً في هذا الصدد؛ نظراً لأن المؤشرات المالية هي في الواقع محصلة أو انعكاس لتأثير المتغيرات السوقية (زغلول، 1999: 172).

ويمكن القول إنه لا يوجد مؤشر مالي منفرد تستطيع الحكم على الوضع المالي للشركة، ولابد من إيجاد العلاقات فيما بين بنود القوائم المالية عن طريق استخراج النسب و المؤشرات المالية، وبناء على ما يتم التوصل إليه من نتائج يمكن تقييم وضع الشركة المالي، حالياً ومستقبلياً، بالتالي إدراك نقاط الضعف والقوة والتنبه للأخطار المحدقة بالشركة والاستعداد لمجابهتها ومحاولة الحيلولة دون تعثر الشركة، وفيما يأتي بعض المؤشرات المالية التي يمكن للمراجع أن يسترشد بها عند تقييمه لقدرة الشركة على استمرارية وتلك المؤشرات هي :

- 1- زيادة المطلوبات المتداولة على الأصول المتداولة.
- 2 - عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.
- 3 - ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.
- 4 - تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها.
- 5 - عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها.
- 6 - الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.
- 7 - عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية.

ثانياً: المؤشرات التشغيلية

نتيجة للتطور والنمو السريعين في قطاعات الأعمال المختلفة وزيادة حدة التنافس المحلي والعالمية بين الشركات لم تعد وسائل حسم المنافسة تعتمد فقط على إنتاج السلع والخدمات التقليدية، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى تطوير

مهارات العاملين والإبداع في العمليات الإنتاجية الداخلية، وخلق سلع وخدمات جديدة ذات جودة عالية تلائم الحاجات والرغبات المختلفة للزبائن ضمن التكلفة والسعر المستهدفين؛ مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بالمؤشرات التشغيلية لتطوير الأداء وتقييمه.

وتعرف المؤشرات التشغيلية بأنها "عبارة عن مجموعة من المقاييس غير المالية اللازمة لتقييم أداء الشركة، كالزبائن والعمليات الداخلية والتعلم والنمو وخدمة المجتمع" (الدحيات، 2008: 7).

ويستخدم المراجعون المؤشرات التشغيلية المتمثلة في الظروف الاقتصادية العامة، والتغيرات التقنية والفنية في صناعة العميل محل المراجعة، وطرح منتجات جديدة من قبل المنافسين، وذلك عند التخطيط وأداء الإجراءات المتعلقة بعملية المراجعة (مصطفى، 2004: 129).

ومن المؤشرات التشغيلية التي قد يسترشد بها المراجع عند تقييمه لقدرة الشركة على الاستمرارية مايلي:

- 1- فقدان إداريين قياديين بدون استبدالهم.
- 2 - فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.
- 3- مشاكل عمالية أو نقص في تجهيزات مهمة.

ثالثاً / المؤشرات الأخرى

إن المؤشرات الأخرى هي مؤشرات ذات طابع غير مالي وذكر Argenti أن المؤشرات غير المالية عادة ما تكون في صورة غير كمية (المومني، 2011: 22).

وهي عبارة عن معلومات غير مالية ذات دلالة نوعية لها تأثير على القوائم والبيانات المالية وقد تكون هذه المعلومات سياسية، أو قانونية، أو بيئية، أو ضريبية (حمدان، 2005: 7).

ويرى Lennox أن القدرة التنبؤية للمراجع تتحسن إذا ما أخذ بالإضافة إلى المؤشرات المالية مؤشرات أخرى تعكس آثار الظروف المحيطة بالشركة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي (مطر، 2001: 26). ومن المؤشرات الأخرى التي يسترشد بها المراجع عند تقييمه لقدرة الشركة على الاستمرارية ما يلي:

- 1- عدم تطبيق متطلبات رأس المال أو متطلبات قانونية أخرى.
- 2 - دعاوى قضائية ضد الشركة قد تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها.
- 3 - تغيير في التشريعات أو السياسات الحكومية.

الخلاصة:

استهدفت الدراسة في الإطار النظري المؤشرات التي يسترشد بها المراجع في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، وطبيعة وأهمية تلك المؤشرات بشكل عام، وتناول الباحثان المؤشرات المالية التي تعرف على أنها مقاييس أداء كمية (معلومات ذات دلالة كمية) كالنسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركات في المجالات التقليدية مثل مجال الربحية والسيولة وكفاءة النشاط وهيكلية التمويل، وفي المجالات المعاصرة مثل مجالات التنبؤ بالفشل المالي، وأوضح بعض أنواع المؤشرات التي يتم الاسترشاد بها عند تقييم القدرة على الاستمرارية، ثم تم التطرق إلى المؤشرات التشغيلية التي تعرف المؤشرات التشغيلية بأنها عبارة عن مجموعة من المقاييس غير المالية اللازمة لتقييم أداء الشركة، كالزبائن والعمليات الداخلية والتعلم والنمو وخدمة المجتمع، كما تعرض البحث

أيضاً المؤشرات الأخرى وهي عبارة عن معلومات غير مالية ذات دلالة نوعية لها تأثير على القوائم والبيانات المالية وقد تكون هذه المعلومات سياسية أو قانونية، أو بيئية، أو ضريبية.

وفي النهاية وبعد عرض ودراسة مفهوم وطبيعة وأهمية المؤشرات التي يسترشد بها المراجع عند تقييمه لقدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرارية ينبغي أن يجد البحث سبباً لمعرفة الكيفية التي يتم بها تصنيف مؤشرات قدرة الشركة على الاستمرارية وذلك عن طريق إجراء دراسة ميدانية على عينة المراجعين العاملين بمكاتب وشركات المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي المتواجدة في مدينة طرابلس ومدينة بنغازي، ولقد خصص الجزء التالي لتحقيق ذلك.

الدراسة الميدانية:

الإطار العام لمنهجية الدراسة:

استخدم البحث المنهج الوصفي؛ وذلك لأنه يعتبر من أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، حيث يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى (عبيدات، وآخرون، 1998:223).

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة " تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر العاملين بمكاتب المراجعة المقيدة لدى سوق الأوراق المالية الليبي والتي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في السوق "، وقد تم جمع البيانات اللازمة من خلال توزيع الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض على مجتمع الدراسة، وسوف نتناول المقاييس الإحصائية المناسبة والتي نستخدمها كمنهجية لتحقيق من الفرضيات والإجابة على تساؤلات وتتمثل هذه المقاييس في:

- المتوسط الحسابي
- الانحراف المعياري
- معامل الثبات "ألفا كورنباخ"
- معامل الاختلاف
- اختبار العينة الأحادية
- اختبار فريدمان

الصدق والثبات:

- الصدق الظاهري:

بعد إعداد مقياس لدراسة تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في صورته الأولية تم الاعتماد على الصدق الظاهري لقياس فقراته والذي يتم عن طريق التأكد من أن المقياس يقيس بالفعل المقصود منه حيث يشير الصدق الظاهري إلى أن الأداة تكون صادقة إذا كان مظهرها يشير إلى ارتباطها بصدق المقياس وذلك للتأكد من أن هذه الأداة ملائمة لجمع البيانات لذلك فقد تم عرض الاستبانة على نخبة من المتخصصين بينهم متخصص في علم الإحصاء، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات الاستبانة بعد تحكيمها، تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف، أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى المقياس الجيد والذي أعد للتطبيق.

الدراسة الاستطلاعية:

تم إجراء دراسة استطلاعية على عينة مكونة من 20 مفردة وذلك للوصول إلى مقياس واضح ودقيق يبين تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية للتأكد من وضوح الفقرات، والاطلاع على مدى تجاوب المبحوثين مع فقرات الاستبانة، وحساب درجتي الصدق والثبات لمقاييس الدراسة، وإعادة صياغة بعض فقراتها غير المفهومة وغير المرغوبة لدى عينة الدراسة والتي رفضوا الإجابة عليها، واستبعاد البعض الآخر.

- الثبات:

قام الباحثان بعد ذلك باختبار مدي مصداقية وثبات المقاييس المستخدمة في الاستبانة، وقد تم استخدام معامل ألفا كورنباخ للتحقق من جودة وثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة، وذلك من خلال منظومة التحليل الإحصائي "SPSS". حيث تكون قيمة معامل ألفا كورنباخ بين (0, 1)، وهو يبين درجة الارتباط الداخلي بين إجابات عناصر العينة، فعندما تكون قيمته صفر فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط بين الإجابات أما إذا كانت قيمته واحد فإن ذلك يدل على أن الإجابات مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً تاماً، وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا كورنباخ هي 0.60 (60%) فأكثر. ومن نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبانة الموزعة على عناصر العينة:

1- نلاحظ أن هناك 18 فقرة تقيس آراء المبحوثين حول مستوى الأهمية للمؤشرات المالية في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، وكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.948" وهذه القيمة جيدة، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس.

2- كما يوجد 8 فقرات تقيس آراء المبحوثين حول مستوى الأهمية للمؤشرات التشغيلية في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية وكانت قيمة ألفا كورنباخ (0.895) وهذه القيمة جيدة، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس.

3- نلاحظ أن هناك (4) فقرات تقيس آراء المبحوثين حول مستوى الأهمية للمؤشرات الأخرى في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، وكانت قيمة ألفا كورنباخ (0.911) وهذه القيمة جيدة، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس.

ويلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحتسبة في حالة حذف أي فقرة على حده أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام (0.953) لجميع الفقرات وعددها (30) فقرة وهذا يدل على أن جميع فقرات الاستبانة مهمة وحذف أي فقرة منها سوف يؤثر سلباً على ثبات المقياس، حيث ستخفص قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام الفقرة المحذوفة، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الفقرات بأكملها والمكونة من 30 فقرة دون حذف أي فقرة منها للوصول إلى نتائج جيدة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة المقيدة لدى سوق الأوراق المالية الليبي الذين يقومون بمراجعة حسابات الشركات المدرجة لدى السوق حيث يبلغ عدد تلك المكاتب خمسة عشر (15) مكتباً وفق سجل القيد المعتمد لسنة 2012 م حسب النشرات الواردة على إدارة السوق في العدد " الثامن والأربعين والتاسع والأربعين" من مجلة المؤشر الاقتصادي لسنة 2012 الصادرة عن سوق المال الليبي، ويقتصر وجود تلك المكاتب والشركات على مدينة طرابلس ومدينة بنغازي، وقد تم توزيع (87) استبانة، وقد تم استرجاع عدد (74) منها، واستبعد من التحليل (11) استبانة لعدم جدية الإجابة عليها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (63)

استبانة، أي ما نسبته 85.13 % من جملة المسترجع، وما نسبته 61.2 % من مجتمع الدراسة البالغ عددهم 103 مراجعاً.

أداة الدراسة:

استخدم البحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة واللازمة لتحقيق أهدافها، وقد تم تصميم وبناء هذه الاستبانة في ضوء مراجعة لبعض الدراسات النظرية والعملية السابقة والتي تناولت موضوع تقييم الاستمرارية وقد تكونت أداة الدراسة من قسمين كما يلي :

القسم الأول :

يحتوي على أربعة تساؤلات حول سمات وخصائص مجتمع الدراسة مثل المؤهل العلمي في مجال المحاسبة وعدد سنوات الخبرة والمركز الوظيفي داخل المكتب وعدد الشركات التي تم مراجعتها خلال فترة العمل، وذلك على النحو التالي.

1- المؤهل العلمي:

تم سؤال أفراد العينة عن المؤهل العلمي الحاصلين عليه في مجال المحاسبة وذلك بقصد عدم التحيز لمؤهل علمي معين في التعرف على وجهات النظر حول الموضوع والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية المتحصلين عليها:

جدول (1)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
دكتوراه في المحاسبة	2	3.2
ماجستير في المحاسبة	14	22.2
بكالوريوس في المحاسبة	40	63.5
دبلوم عالي في المحاسبة	7	11.1
المجموع	63	100

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أن غالبية المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة مؤهلهم العلمي بكالوريوس في المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 63.5 % بين أفراد العينة، يلي ذلك الحاصلين على الماجستير في المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 22.2 % بين أفراد العينة، يلي ذلك الحاصلين على دبلوم عالي في المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 11.1 % بين أفراد العينة، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة للحاصلين علي دكتوراه في المحاسبة والتي بلغت 3.2 % من عينة الدراسة، ويشير ذلك إلى أن أفراد العينة درسوا مفاهيم وأساليب وإجراءات المراجعة خلال المرحلة الجامعية، ومتابعة تطورها وهذا يجعلهم أيضاً مؤهلين للإجابة على بنود الاستبانة، ويزيد كذلك من أهمية إدراكهم لموضوع هذه الدراسة، لاسيما أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من حملة البكالوريوس والماجستير في المحاسبة.

2- سنوات الخبرة:

تضمنت العينة سنوات خبرة مختلفة، وقد تم توجيه هذا السؤال لأفراد العينة بقصد التعرف على وجهة نظرهم في الموضوع، دون التحيز لعدد معين من سنوات الخبرة، والجدول رقم (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبرتهم المهنية:

جدول (2)

توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	%
أقل من 3 سنوات	4	6.4
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	15	23.8
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	13	20.6
من 10 إلى أقل من 20 سنة	15	23.8
من 20 سنة فأكثر	16	25.4
المجموع	63	100

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن غالبية المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة لديهم سنوات خبرة من 20 سنة فأكثر حيث بلغت نسبتهم 25.4% بين أفراد العينة يلي ذلك من لديهم خبرة من 10 إلى أقل من 20 سنة حيث بلغت نسبتهم 23.8% بين أفراد العينة يلي ذلك أصحاب الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات حيث بلغت نسبتهم 20.6% بين أفراد العينة ، يلي ذلك من لديهم خبرة من 3 إلى أقل من 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 23.8% بين أفراد العينة ، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت لأصحاب الخبرة أقل من 3 سنوات والتي بلغت 6.4% من عينة الدراسة، ويشير هذا إلى أن المراجعين لديهم القدرة على القيام بالإجراءات اللازمة عندما تظهر مؤشرات تثير الشكوك حول الاستمرارية .

3- المركز الوظيفي داخل المكتب:

تضمنت عينة الدراسة مراكز وظيفية مختلفة داخل مكتب المراجعة وتم سؤال أفراد العينة عن مراكزهم الوظيفية داخل مكتب المراجعة الذي يعملون به بقصد عدم الاقتصار على وظيفة بعينها لمعرفة وجهات النظر حول الموضوع والجدول رقم (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي داخل المكتب:

جدول (3)

توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي داخل المكتب

المركز الوظيفي داخل المكتب	العدد	%
صاحب المكتب	8	12.7
شريك بالمكتب	8	12.7
مراجع أول	47	74.6
المجموع	63	100

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) أن غالبية المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة في مركز مراجع أول داخل المكتب حيث بلغت نسبتهم 74.6% بين أفراد العينة ثم يتساوى بعد ذلك من هو صاحب مكتب مع من يعمل شريك بالمكتب وذلك بنسبة 12.7% لكل منهم بين أفراد عينة الدراسة، ويعتبر ذلك من النقاط الايجابية، حيث يدل هذا على مراجعة حسابات شركات مختلفة.

4- عدد الشركات التي قمت بمراجعتها خلال فترة العمل:

تم سؤال أفراد العينة عن عدد الشركات التي قاموا بمراجعتها خلال فترة العمل الجدول رقم (4) باعتبار أن كم الشركات الذي تم مراجعته يسهم في مقدار المعرفة المكتسب لدى المراجعين، بالتالي فإن اختلاف عدد الشركات التي تم مراجعتها من قبلهم يؤكد عدم التحيز لفئة معينة في معرفة وجهات النظر في الموضوع.

جدول (4)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الشركات التي قاموا بمراجعتها خلال فترة العمل

عدد الشركات التي قمت بمراجعتها خلال فترة العمل	العدد	%
أقل من 3 شركات	4	6.3
من 3 إلى أقل من 5 شركات	7	11.1
من 5 إلى أقل من 10 شركات	13	20.6
من 10 شركات فأكثر	39	62.0
المجموع	63	100

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) أن غالبية أفراد العينة قاموا بمراجعة من 10 شركات فأكثر حيث بلغت نسبتهم 62.0% بين أفراد العينة، يلي ذلك من قاموا بمراجعة من 5 إلى أقل من 10 شركات حيث بلغت نسبتهم 20.6% بين أفراد العينة، يلي ذلك من قاموا بمراجعة من 3 إلى أقل من 5 شركات حيث بلغت نسبتهم 11.1% بين أفراد العينة، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت لمن قام بمراجعة أقل من 3 شركات والتي بلغت 6.3% من عينة الدراسة، ويعتبر ذلك من نقاط القوى تقيد في الإجابة على بنود الاستبانة، ويزيد كذلك من أهمية إدراكهم لموضوع هذه الدراسة.

القسم الثاني:

يتضمن هذا القسم مؤشرات تقييم قدرة الشركات على الاستمرارية المتمثلة في المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى وذلك من خلال ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: يتكون من (18) فقرة وتهدف فقراته إلى قياس آراء أفراد العينة حول مستوى الأهمية للمؤشرات المالية في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.

المحور الثاني: يتكون من (8) فقرات وتهدف فقراته إلى قياس آراء أفراد العينة حول مستوى الأهمية للمؤشرات التشغيلية في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.

المحور الثالث: يتكون من (4) فقرات، وتهدف إلى قياس آراء أفراد العينة حول مستوى الأهمية للمؤشرات الأخرى في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.

وبذلك بلغ عدد فقرات أداة الدراسة في القسم الثاني (30) فقرة، وقد كانت إجابات كل فقرة من محاور الاستبانة وفق مقياس لكارتر الخماسي الذي يوضح المستويات الخمسة للمقياس والدرجة الخاصة بكل مستوى من المستويات.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تم تحليل بنود الاستبانة لمؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية واختبار فرضياتها حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

تحليل البيانات:

تم تحليل بيانات المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، على النحو التالي:
أولاً - المؤشرات المالية:

باستخدام البيانات الخاصة بالمؤشرات المالية تم احتساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت المتمثلة في (المتوسط الحسابي-الانحراف المعياري-معامل الاختلاف)، وذلك من أجل وصف البيانات إحصائياً، ثم بعد ذلك ترتيب البيانات بحسب المتوسط الحسابي المرجح لها، حسب أعلى متوسط حسابي لكل مؤشر، والجدول رقم (5) يوضح التوصيف الإحصائي لها وذلك كما يلي:

جدول رقم (5)

التوصيف الإحصائي للعبارة الخاصة بالمؤشرات المالية

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف حسب المتوسط	الترتيب
7	صافي رأس المال العامل بالسالب	4.43	.890	20.09	1
1	وجود خسائر تشغيلية حادة لسنوات متتالية	4.39	1.048	23.87	2
2	عدم القدرة على سداد مستحقات الدائنين	4.38	.976	22.28	3
5	صافي التكاليف النقدية سالب	4.26	.985	23.12	4
17	التغير المستمر في الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة	4.05	.998	24.64	5
30	تدهور كبير في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية	4.05	.924	22.81	5
3	العجز على سداد القروض قصيرة الأجل في مواعيدها	3.98	.978	24.57	6
9	صعوبات في إيجاد مصادر التمويل	3.90	.928	23.79	7
11	انخفاض نسبة السيولة المريعة ونسب التداول عن السنة السابقة وعن متوسطات نسب الصناعة	3.77	.973	25.81	8
6	سداد قروض طويلة الأجل عن طريق استخدام قروض قصيرة الأجل	3.76	.977	25.98	9
16	التوسع السريع في الأعمال دون تخطيط لحيوية تمويل هذه التوسعات	3.74	.857	22.91	10
26	تغيير طريقة السداد للموردين من الدين إلى طريقة الدفع النقدي عند التسليم	3.70	1.199	32.41	11
22	حدوث تقلبات في السعر السوق لسعر السهم	3.67	.806	21.96	12
24	توزيع الأرباح في صورة أسهم	3.54	1.079	30.48	13
4	التأخر أو عدم استمرار الشركة في توزيع الأرباح	3.53	.953	27.00	14
27	عدم القدرة على تمويل استثمارات جديدة	3.52	1.012	28.75	15
10	وجود نية لبيع أصول إنتاجية	3.47	1.040	29.97	16
25	وجود صعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض	3.47	.954	27.49	16
	المؤشرات المالية	3.87	.713	18.42	

من خلال نتائج الجدول رقم (5) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي للمؤشرات المالية كأحد مؤشرات تقييم القدرة على استمرارية الشركات في مواصلة نشاطها بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، أنه قد بلغ (3.87)، حيث يدل على مستوى الإجابة (هام بشكل كبير)، وفق مقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري قدره (0.713)، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (18.42%) تقريباً، مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (81.58%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي يتفقون على أن المؤشرات المالية هامة وبشكل كبير، ويتم الاسترشاد بها بنسبة تصل إلى (77.5%) في تقييم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مواصلة نشاطها، كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.43) عن العبارة التي تشير إلى (صافي

رأس المال العامل بالسالب)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارات التي تشير إلى (وجود نية لبيع أصول إنتاجية، وجود صعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (3.47).

أما الجدول رقم (6) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على بنود المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم قدرة الشركات على الاستمرارية في مواصلة نشاطها، والمتمثلة في المؤشرات المالية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول (6)

توزيع المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة بحسب مستويات موافقتهم على بنود المؤشرات المالية التي يتم من خلالها تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
هام بشكل قليل جداً	1.00 – 1.79	1	1.6
هام بشكل قليل	1.80 – 2.59	1	1.6
هام بشكل متوسط	2.60 – 3.39	10	15.9
هام بشكل كبير	3.40 – 4.9	18	28.5
هام بشكل كبير جداً	4.20 – 5.00	33	52.4
المجموع		63	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى النتائج التالية:

1. أن (1.6%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات المالية هامة وبشكل قليل جداً للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
2. أن (1.6%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات المالية هامة وبشكل قليل للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
3. أن (15.9%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات المالية هامة وبشكل متوسط للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
4. أن (28.5%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات المالية هامة وبشكل كبير للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
5. أن (52.4%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات المالية هامة وبشكل كبير جداً للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.

ثانياً- المؤشرات التشغيلية:

باستخدام البيانات الخاصة بالمؤشرات التشغيلية تم احتساب (المتوسط الحسابي-الانحراف المعياري-معامل الاختلاف)، وذلك من أجل وصفها إحصائياً، ثم ترتيب البيانات بحسب المتوسط الحسابي المرجح لها، حسب أعلى متوسط حسابي لكل مؤشر، والجدول رقم (7) يوضح التوصيف الإحصائي لها.

جدول رقم (7)

التوصيف الإحصائي للعبارة الخاصة بالمؤشرات التشغيلية

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	التركيب حسب المتوسط
14	وجود نقص حاد في مستلزمات التشغيل	3.67	.858	23.38	1
15	وجود مشاكل عمالية حادة	3.57	.872	24.43	2
12	فقدان مدراء مهمين ولا يوجد البديل	3.56	.981	27.56	3
13	فقدان سوق أو امتياز أو مورد رئيسي	3.47	.968	27.90	4
18	التفادم الفني للآلات والمعدات	3.21	.924	28.79	5
23	توقفات العمل أو التشغيل المتكررة	3.05	.892	29.25	6
29	انخفاض معنويات العاملين بالشركة	2.91	1.024	35.19	7
19	عدم التحقق من وجود خطط لمواجهة المنافسة	2.73	.877	32.12	8
	المؤشرات التشغيلية	3.27	.703	21.50	

من خلال نتائج الجدول رقم (7) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي للمؤشرات التشغيلية كأحد مؤشرات تقييم القدرة على استمرارية الشركات في مواصلة نشاطها ، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة قد بلغ (3.27) حيث يدل على مستوى الإجابة (هام بشكل متوسط) وفق مقياس ليكرت الخماسي ، وانحراف معياري قدره (0.703) كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (21.50%) تقريبا ، مما يشير إلى أن هناك تجانسا بنسبة (78.50%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل على أن المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي يتفقوا على أن المؤشرات التشغيلية هامة وبشكل متوسط ويتم الاسترشاد بها بنسبة تصل إلى (65.4%) في تقييم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مواصلة نشاطها، كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.67) عن العبارة التي تشير إلى (وجود نقص حاد في مستلزمات التشغيل) ، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارة التي تشير إلى (عدم التحقق من وجود خطط لمواجهة المنافسة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (2.73).

أما الجدول رقم (8) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على بنود المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم قدرة الشركات على الاستمرارية في مواصلة نشاطها والمتمثلة في المؤشرات التشغيلية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول (8)

توزيع المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بحسب مستويات موافقتهم على بنود المؤشرات التشغيلية التي يتم من خلالها تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
هام بشكل قليل جداً	1.00 – 1.79	1	1.6
هام بشكل قليل	1.80 – 2.59	3	4.7
هام بشكل متوسط	2.60 – 3.39	40	63.5
هام بشكل كبير	3.40 – 4.19	9	14.3
هام بشكل كبير جداً	4.20 – 5.00	10	15.9

المجموع

63

100.0

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى النتائج التالية:

1. أن (1.6%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات التشغيلية هامة وبشكل قليل جداً للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
2. أن (4.7%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات التشغيلية هامة وبشكل قليل للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
3. أن (63.5%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات التشغيلية هامة وبشكل متوسط للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
4. أن (14.3%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات التشغيلية هامة وبشكل كبير للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
5. أن (15.9%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات التشغيلية هامة وبشكل كبير جداً للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.

ثالثاً- المؤشرات الأخرى:

باستخدام البيانات الخاصة بالمؤشرات الأخرى تم احتساب (المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري- معامل الاختلاف)، وذلك من أجل وصفها إحصائياً، ثم ترتيب البيانات بحسب المتوسط الحسابي المرجح لها، حسب أعلى متوسط حسابي لكل مؤشر، والجدول رقم (9) يوضح التوصيف الإحصائي لها:

جدول رقم (9)

التوصيف الإحصائي للعبارات الخاصة بالمؤشرات الأخرى

رقم العبارة في الاستبانة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب حسب المتوسط
20	صدور تشريعات قانونية تؤثر على استمرارية الشركة في النشاط	3.47	1.012	29.16	1
21	وجود دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة قد ينتج عنها تعويضات لا يمكن الوفاء بها	3.33	1.107	33.24	2
8	عدم الالتزام بالمطلوبات القانونية لرأس المال	3.02	1.218	40.33	3
28	حدوث كوارث طبيعية غير مؤمن عليها	2.85	1.301	45.65	4
	المؤشرات الأخرى	3.17	1.035	32.65	

من خلال نتائج الجدول رقم (9) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي للمؤشرات الأخرى كأحد مؤشرات تقييم القدرة على استمرارية الشركات في مواصلة نشاطها، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة قد بلغ (3.17) حيث يدل على مستوى الإجابة (هام بشكل متوسط) وفق مقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري قدره (1.035) كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (32.65%) تقريباً، مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (67.35%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي يتفقون على أن المؤشرات الأخرى هامة وبشكل متوسط ويتم الاسترشاد بها بنسبة تصل إلى (63.40%) في تقييم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مواصلة نشاطها.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (3.47) عن العبارة التي تشير إلى (صدور تشريعات قانونية تؤثر على استمرارية الشركة في النشاط)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارة التي تشير إلى (حدوث كوارث طبيعية غير مؤمن عليها) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (2.85).

أما الجدول رقم (10) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على بنود المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم قدرة الشركات على الاستمرارية في مواصلة نشاطها والمتمثلة في المؤشرات الأخرى طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول (10)

توزيع المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بحسب مستويات موافقتهم على بنود المؤشرات الأخرى التي يتم من خلالها تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
هام بشكل قليل جداً	1.00 – 1.79	5	7.9
هام بشكل قليل	1.80 – 2.59	19	30.2
هام بشكل متوسط	2.60 – 3.39	17	27.0
هام بشكل كبير	3.40 – 4.19	6	9.5
هام بشكل كبير جداً	4.20 – 5.00	16	25.4
المجموع			100.0

تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى النتائج التالية:

1. أن (7.9%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات الأخرى هامة وبشكل قليل جداً للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
2. أن (30.2%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات الأخرى هامة وبشكل قليل للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
3. أن (27.0%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات الأخرى هامة وبشكل متوسط للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
4. أن (9.5%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات الأخرى هامة وبشكل كبير للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.
5. أن (25.4%) من عينة الدراسة ترى أن مجموعة المؤشرات الأخرى هامة وبشكل كبير جداً للاسترشاد بها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مواصلة نشاطها.

درجة الأهمية في تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية:

بعد احتساب كل من (المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري-معامل الاختلاف) للمؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، ووصفها إحصائياً وترتيب بياناتها بحسب المتوسط الحسابي المرجح لها حسب أعلى متوسط حسابي لكل مؤشر منها، تم تصنيفها وترتيبها بحسب أهميتها كما في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11)

تصنيف وترتيب المؤشرات بحسب أهميتها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية

الترتيب	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الأول	المؤشرات المالية	3.87	0.713	18.42
الثاني	المؤشرات التشغيلية	3.27	0.703	21.50
الثالث	المؤشرات الأخرى	3.17	1.035	32.65

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى النتائج التالية:

- 1- تلقى المؤشرات المالية الأهمية الأكبر وتأتي في المرتبة الأولى من حيث درجة التصنيف لدى مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بحسب وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.87) وانحراف معياري قدره (0.713)، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (18.42%) تقريبا، وهذا يدل على أن أفراد العينة يتفقوا على أن المؤشرات المالية هامة بشكل كبير ويتم الاسترشاد بها بنسبة (77.5%) في تقييم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مواصلة نشاطها.
- 2- تلقى المؤشرات التشغيلية المرتبة الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.27) وانحراف معياري قدره (0.703) كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (21.50%) تقريبا، وهذا يدل على أن أفراد العينة يتفقوا على أن المؤشرات التشغيلية هامة وبشكل متوسط ويتم الاسترشاد بها بنسبة تصل إلى (65.4%) في تقييم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مواصلة نشاطها.
- 3- تلقى المؤشرات الأخرى المرتبة الثالثة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.17)، وانحراف معياري قدره (1.035)، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (32.65%) تقريبا، وهذا يدل على أن أفراد العينة يتفقون على أن المؤشرات الأخرى هامة وبشكل متوسط ويتم الاسترشاد بها بنسبة تصل إلى (63.4%) في تقييم قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مواصلة نشاطها.

ومما سبق نلاحظ أن المراجعين يعتمدون في إصدار ارشاداتهم بشأن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية على المؤشرات المالية بدرجة أكبر من المؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، ويتفق هذا مع بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة (مطر، 2001) حيث توصلت الدراسة إلى أن المراجعين والمحللين الماليين يتفقون في الجمع بين المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، كاسترشادات يسترشدون بها في عملية التقييم، وحسب الدراسة يعطي المراجعون الأفضلية للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، في حين يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعي المؤشرات، ولو بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية، ويتفق هذا أيضاً مع دراسة (Constantinides, 2002)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المؤشرات المالية هي التي تؤثر على قرارات المراجعين، وأن المؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى ليست في مستوى المؤشرات المالية من حيث الأهمية.

تحليل فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى:

لدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على أنه " يلتزم مراجعو الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بالاسترشاد بالمؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى؛ وذلك لأهميتها عند تقييم قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرارية".

فقد تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل الجدول رقم (12):

جدول (12)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى أهمية مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية $d.f$	مستوى المعنوية p -value
63	3	3.44	0.625	5.95	62	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لمدى أهمية مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي (عينة الدراسة) (3.44) وبانحراف معياري (0.625) ، حيث كانت قيمة t المحسوبة تساوي (5.95) وهي معنوية ودالة إحصائية وذلك بدرجات حرية (62) ؛ لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P -value = 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية تلقى أهمية ويتم الاسترشاد بها حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي. كما تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" للمؤشرات المالية فأظهرت نتيجة التحليل الجدول رقم (13):

جدول (13)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى أهمية المؤشرات المالية المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية $d.f$	مستوى المعنوية p -value
63	3	3.87	0.713	10.30	62	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لمدى أهمية المؤشرات المالية المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي (عينة الدراسة) (3.87) وبانحراف معياري (0.713) ، حيث كانت قيمة t المحسوبة تساوي (10.30) وهي معنوية ودالة إحصائية وذلك بدرجات حرية (62) لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P -value = 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن المؤشرات المالية تلقى أهمية ويتم الاسترشاد بها حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي. ويبين الجدول رقم (14)

نتيجة تحليل استخدام اختبار t للعينة الأحادية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" للمؤشرات التشغيلية فأظهرت ما يلي:

جدول (14)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى أهمية المؤشرات التشغيلية المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	مستوى المعنوية p -value
63	3	3.27	0.704	3.31	62	0.001

يتضح من نتائج الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لمدى أهمية المؤشرات التشغيلية المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي (عينة الدراسة) (3.27) وبانحراف معياري (0.704)، حيث كانت قيمة t المحسوبة تساوي (3.31) وهي معنوية ودالة إحصائية وذلك بدرجات حرية (62)؛ لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P -value = 0.001 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن المؤشرات التشغيلية تلقى أهمية ويتم الاسترشاد بها حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي. وتم أيضاً استخدام اختبار t للعينة الأحادية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" للمؤشرات الأخرى فأظهرت نتيجة التحليل الجدول رقم (15):

جدول (15)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى أهمية المؤشرات الأخرى المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	مستوى المعنوية p -value
63	3	3.17	1.035	1.43	62	0.156

يتضح من نتائج الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي لمدى أهمية المؤشرات الأخرى المتعلقة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي (عينة الدراسة) (3.17) وبانحراف معياري (1.035)، حيث كانت قيمة t المحسوبة تساوي (1.43) وهي غير معنوية وليست دالة إحصائية وذلك بدرجات حرية (62) لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P -value = 0.156 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن المؤشرات الأخرى تلقى أهمية إلى حد ما، ويتم الاسترشاد بها حسب وجهة نظر مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

وبناءً على ما تقدم يتم قبول الفرضية التي تنص على أنه "يلتزم مراجعو الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بالاسترشاد بالمؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، وذلك لأهميتها عند تقييم قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرارية".

اختبار الفرضية الثانية:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على أنه " يتفاوت تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية المتمثلة في المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى من حيث درجة ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظر مراجعي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي". حيث استخدم اختبار فريدمان لمتوسط الرتب المرتبطة، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول رقم 16:

جدول رقم (16)

اختبار فريدمان للرتب لمعرفة الاختلاف في ترتيب كلا من المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى (ن = 63)

تصنيف المؤشرات من حيث الترتيب	متوسط الرتب	قيمة كا ²	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
المؤشرات المالية	2.30	10.086	2	0.006
المؤشرات التشغيلية	1.88			
المؤشرات الأخرى	1.82			

يتضح من نتائج الجدول رقم (16) أن قيمة كا² المحسوبة (10.086) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05؛ لأن القيمة الاحتمالية 0.006 أصغر من 0.05، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في متوسط الرتب للمؤشرات الثلاثة، حيث نجد أن أعلاها في الترتيب المؤشرات المالية وتحل الترتيب الأول بينما تأتي في الترتيب الثاني المؤشرات التشغيلية، وأخيراً تأتي في الترتيب الثالث والأخير المؤشرات الأخرى.

وبناءً على ما تقدم يتم قبول الفرضية التي تنص على أنه " يتفاوت تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية المتمثلة في المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى من حيث درجة ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظر مراجعي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي".

النتائج والتوصيات

انتهت الدراسة التي استهدفت تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر مراجعي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي إلى النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج:

هدفت الدراسة لمعرفة الكيفية التي يتم بها تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية المتمثلة في المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى وفق درجة ترتيبها حسب الأولوية ومدى الالتزام بالاسترشاد بها في الواقع العملي، وذلك من وجهة نظر مراجعي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك التزام من قبل مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بالاسترشاد بالمؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، التي نص عليها معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية عند تقييمهم لقدرة الشركة على الاستمرارية.

- إن المؤشرات المالية تلقى الأهمية الأكبر وتأتي في المرتبة الأولى من حيث درجة التصنيف لدى مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وأن أكثر المؤشرات المالية أهميةً من وجهة نظر

المراجعين كانت صافي رأس المال العامل بالسالب وأقل المؤشرات المالية أهميةً كانت وجود نية لبيع أصول إنتاجية، ووجود صعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.

- إن المؤشرات التشغيلية تلقى أهمية وتأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة التصنيف لدى مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وأن أكثر المؤشرات التشغيلية أهميةً، من وجهة نظر المراجعين كانت وجود نقص حاد في مستلزمات التشغيل، وأقل المؤشرات التشغيلية أهميةً كانت عدم التحقق من وجود خطط لمواجهة المنافسة.

- إن المؤشرات الأخرى تلقى أهمية إلى حد ما وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث درجة التصنيف لدى مراجعي حسابات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وأن أكثر المؤشرات الأخرى أهميةً، من وجهة نظر المراجعين كانت صدور تشريعات قانونية تؤثر على استمرارية الشركة في النشاط، وأن أقل المؤشرات الأخرى أهميةً كانت حدوث كوارث طبيعية غير مؤمن عليها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بضرورة:

- التركيز على كل من المؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى بدرجة متوازنة مع المؤشرات المالية، بحيث تكون جنباً لجنب وبدرجة أعلى مما هي عليه الآن عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، لكونها تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات المرتبطة ببيئة الشركة الداخلية والخارجية.

- أن تتبنى الجهات المشرفة على تنظيم المهنة في ليبيا دوراً أكثر فاعلية فيما يتعلق بوضع خطط تدريبية لرفع وتطوير مستوى المراجعين وإطلاعهم على آخر المستجدات العالمية من إصدارات، ونشرات، ومعايير مهنية يمكنهم الاسترشاد بها عن أدائهم لأعمال المراجعة وتنفيذ إجراءاتها.

- تمسك المراجعين بمسؤولياتهم الاجتماعية المتمثلة في الحرص على تبصير الفئات الاجتماعية الأخرى التي ترتبط مصالحها بالشركة بمخاطر الفشل المالي لتلك الشركات وذلك بتوفير إنذارات مبكرة وفي الوقت المناسب عن احتمالات هذا الفشل.

المراجع:

1. البراد، شريف سعيد، (2008)، مدى تأثير أسعار أسهم الشركات بالإفصاح المالي وغير المالي، "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة" الجزء الثاني مجلد العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
2. جريوع، يوسف محمود وأبومعمر، فارس محمود، (2003)، مدى مسؤولية المراجع الخارجي للتنبؤ باستمرارية المشروع، "مجلة الدراسات والبحوث" السنة الثالثة والعشرين، العدد الثاني، كلية التجارة بنها، مصر.
3. جمعة، أحمد حلمي، (2010)، تطور مسؤولية المحاسبين القانونيين بشأن افتراض المنشأة مستمرة في ضوء المعايير الدولية، "مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين" السنة التاسعة والأربعين، كلية التجارة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
4. حماد، طارق عبدالعال، (2007)، "موسوعة معايير المراجعة" الدار الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر.
5. حمدان، سليمان منير، (2005)، دراسة مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على فرض الاستمرارية وتأثير ذلك على التنبؤ بالفشل المالي في قطاع التأمين في الأردن، "رسالة ماجستير غير منشورة" جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
6. خضير، مصطفى عيسى، (1996)، "المراجعة-المفاهيم والمعايير والإجراءات" مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الثانية، السعودية.
7. دحبور، محمد سعيد، (2009)، مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضييق فجوة التوقعات، "رسالة ماجستير غير منشورة" الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
8. الدحيات، أحمد عبدا لرحيم محمد، (2008)، قياس أداء شركات الوساطة المالية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
9. الذنبيات، علي عبد القادر، (1991)، دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن، "رسالة ماجستير غير منشورة"، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية عمان، الأردن.
10. الذنبيات، علي عبد القادر، (2010)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية" دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة.
11. راضي، محمد سامي، (2004)، "المحاسبة المتوسطة" الدار الجامعية الإسكندرية مصر.
12. رضوان، عباس أحمد، (1989)، دور المراجع في تقدير مدى قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار في العمل "المجلة المصرية للدراسات التجارية" المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
13. زغلول، جودة عبد الرؤوف، (1999)، انعكاسات تعديل تقرير مراقب الحسابات بفرض الاستمرار على سلوك متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التجارية، "مجلة آفاق جديدة" السنة الحادية عشر، العدد الثاني والثالث والرابع، كلية التجارة جامعة المنوفية، مصر.
14. شطا، عبده حسين، (1994)، مسؤولية المراجع عن تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، "مجلة العلوم الإدارية"، العدد السابع، جامعة بني سويف، مصر.
15. الشويات، زياد مصطفى محمود، (2004)، مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، "رسالة ماجستير غير منشورة" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك الأردن.

16. عبد الرحمن، عاطف عبد المجيد، (1995)، تطوير المحتوى الإخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي مدخل تحسين الإفصاح المحاسبي لشركات القطاع الأعمال المصرية، "المجلة العلمية لكلية التجارة" العدد الحادي والعشرين، السنة الخامسة عشر، جامعة أسيوط، مصر.
17. عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الحق، كايد، (1998)، "البحث العلمي- مفهومه، وأدواته، وأساليبه" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة السادسة، عمان، الأردن.
18. عطا الله، أسامة رضا، (2000)، تطوير فاعلية تقرير المراجع لتحقيق توقعات مستخدميه، "رسالة ماجستير غير منشورة" كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة، مصر.
19. علي، محمود أحمد، (1994)، دراسة تحليلية لدور ومسؤولية المراجع في التنبؤ باستمرارية المنشأة، "رسالة ماجستير غير منشورة" كلية التجارة فرع بني سويف، جامعة القاهرة، مصر.
20. مجاهد، محمد عبد الله محمد عبد الله، (2001)، أثر الاتجاهات المالية وغير المالية على مراحل تخطيط إجراءات الفحص التحليلي بهدف وضع الخطة العامة لأعمال المراجعة، "مجلة الدراسات والبحوث" السنة الحادية والعشرين، العدد الأول، كلية التجارة بها، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر.
21. محمد، عبد الناصر مصطفى، (2005)، موقف ومسؤولية المراجع الخارجي في ليبيا عند عدم التأكد من سريان فرض الاستمرارية، "رسالة ماجستير غير منشورة" جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
22. محمد، نصر صالح، (2005)، دراسة تحليلية انتقادية للقانون رقم (116)، بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، "مجلة الدراسات العليا" العدد الخامس عشر، السنة الخامسة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس-ليبيا.
23. محمود، سمير عبد الغني، (1999)، تقييم مدى ملاءمة وكفاية معيار المراجعة الدولي رقم (23) في توفير الإرشادات اللازمة للمراجع للحكم على الاستمرارية "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة" مجلد العدد الأول، كلية التجارة-جامعة عين شمس، القاهرة مصر.
24. مصطفى، صادق حامد، (2004)، قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية، "مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة" المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، جدة، السعودية.
25. المطارنة، غسان فلاح، (2001)، مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، "مجلة الدراسات المالية والتجارية" العدد الثالث، السنة الحادية عشر، كلية التجارة بني سويف، القاهرة، مصر.
26. مطر، محمد عطية وعبيدات، أحمد نواف، (2007)، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "المجلة الأردنية في إدارة الأعمال" المجلد الثالث، العدد الرابع الجامعة الأردنية- عمان، الأردن.
27. مطر، محمد عطية، (2000)، نطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة المشروع على الاستمرار، "مجلة البصائر" المجلد الرابع، العدد الثاني جامعة البترا، عمان، الأردن.
28. مطر، محمد عطية، (2001)، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن "مجلة البصائر" المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة البترا، عمان الأردن.

29. مطر، محمد عطية، (2001)، مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث، "المؤتمر العلمي المهني الثالث" جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، بمشاركة مركز البنك العربي للبحث العلمي - عمان، الأردن - 18-19 أيلول.
30. منصور، رضا زكي عبد الحافظ، (2003)، دراسة أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة على قرار المراجع عند تقييم الاستمرارية "رسالة ماجستير غير منشورة" كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.
31. المنوفي، عمرو حسين عبد البر، (1994)، مبدأ الاستمرار من جهتي نظر المحاسب والمراجع وعلاقة ذلك بالخصخصة، "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة" ملحق العدد الثاني، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
32. المومني، سلام نواف، (2011)، تطوير أنموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات مالية وغير المالية، "رسالة دكتوراه غير منشورة" جامعة عمان العربية، عمان، الأردن
33. المومني، منذر وشويات، زياد، (2008)، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، "مجلة المنارة"، المجلد الرابع عشر العدد الأول، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.
34. النائلي، عبد الله محمد الفيتوري، (2011)، مدى إدراك المراجع الخارجي لأهمية المعلومات غير المالية عند تقييمه لاستمرارية المنشأة محل المراجعة، "رسالة ماجستير غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
35. نمرة، غالب نصر مصطفى، (2004)، مدى مسؤولية المراجع عن تقييم فرض الاستمرارية، "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة" العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

المراجع الأجنبية:

1. Barbara G., Braunstein, Paniol N., Gregory A., George W., "Explaining Auditor's Going Concern Decision: Assessing Management's Capability", Journal of Applied Business Research, Vol. 11, No. 3, Summer 1995, pp. 82-93.
2. Constantinides S., "Auditor's Banker's and Insolvency Practitioner's Going - Concern Opinion Logit model", Managerial Auditing Journal, Vol. 17, No. 8, 2002, pp. 487-501.
3. -Rosman, Andrew J. ; Seol, Inshik; Biggs, Stanley F. "The Effect of Stage of Development and Financial Health on Auditor Decision Behavior in the Going concern Task", *Auditing*, Vol. 18, Issue 1, Spring 1999, pp. 37-54.